



وزارة الخارجية الأمريكية
البنود والشروط المعيارية
من أجل
منحة المساعدة الفدرالية الأمريكية

جدول المحتويات

الصفحة	البند/الموضوع
2	مقدمة -1
2	ترتيب الأسبقيات -2
2	اللغة المهيمنة -3
2	مسؤوليات وزارة الخارجية (DOS) -4
3	مسؤوليات المستفيدين من المنحة والامتثال للشروط الفدرالية -5
4	خصوصية المعلومات -6
5	نظام الإدارة المالية (FMS) -7
6	الدفاتر -8
10	مدة توفر الأموال -9
10	التكاليف السابقة للمنحة -10
11	شروط الموافقة المسبقة -11
11	معايير الشراء بمقتضى المنح -12
11	التكاليف المسموح بها -13
12	التكاليف غير المباشرة -14
12	نشر المعلومات للمهنيين المعنيين -15
12	السفر -16
13	شروط ما بعد المنحة لإنهاء المشروع/البرنامج -17
14	شروط المراقبة وإعداد التقارير -18
16	شروط الاحتفاظ بالسجلات والإطلاع عليها -19
17	التدقيق -20
18	الإيقاف أو الإلغاء -21
19	مشاركة الأعمال التجارية المملوكة للأقليات، الأمر التنفيذي رقم 12432 -22
19	تجميد الملكية وحظر المعاملات مع من يقوم بأعمال إرهابية، أو يهدد بالقيام بها، أو يدعمها - الأمر التنفيذي رقم 13224 -23
20	قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000 -24

١- مقدمة

يجب على المستفيدين من المنحة وأية مستفيدين ثانوين، بالإضافة إلى التأكيديات والتصديقات التي قاموا بها كجزء من المنحة، أن يمتنعوا لكافحة البنود والشروط واجبة التطبيق خلال مدة المشروع.

٢- ترتيب الأسبقيات

في حالة وجود أي تناقض بين شروط المنحة ، يمكن حل التناقض بترتيب الأسبقيات على النحو التالي:

- قوانين وتشريعات الولايات المتحدة واجبة التطبيق ، ويشمل ذلك أية أحكام تشريعية تفرضها السلطة ،
ويشمل ذلك أية أحكام تشريعية تفرضها السلطة التشريعية فيما يختص بالمنحة.
- مدونة الأنظمة الفدرالية (CFR)
- منشورات مكتب الإدارة والميزانية (OMB)
- البنود والشروط المعيارية
- مواصفات المكتب/البرنامج (إن كانت تطبق)
- المستندات والمرفقات الأخرى

٣- اللغة المهيمنة

إن سياسية وزارة الخارجية هي أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية لكل مستندات المنحة. إذا قدمت مستندات المنحة، أو
أية مستندات داعمة، بكل من اللغتين الإنجليزية ولغة أجنبية، يجب أن يذكر في كل نسخة أن النسخة باللغة الإنجليزية هي
المهيمنة.

٤- مسؤوليات وزارة الخارجية(DOS)

تحمل وزارة الخارجية المسئولية الكاملة تجاه المئح التي تمولها وزارة الخارجية، ويشمل ذلك توفير الرقابة على الأداء الفني
والبرنامي والمالى والإداري.

○ الإداري المسئول عن مئح الوكالة – ضابط المئح (GO)

ضابط المئح مسئول عن كل الإجراءات نيابة عن وزارة الخارجية، فهو يبرم المئح أو يغيرها أو يلغيها.
وضابط المئح مخول بموجب مذكرة أصدرها المسئول التنفيذي عن المشتريات في مكتب الأمين التنفيذي
للمشتريات. علاوة على ذلك، فإن ضابط المئح مسئول عن التنسيق الإداري والاتصال مع المستفيدين من
المئح.

ضابط المئح هو الشخص الوحيد المخول بالموافقة على التعديلات في شروط المنحة. إذا قام متألق المنحة
 بإحداث أي تغيير بناءً على توجيهات أي شخص آخر عدا عن ضابط المئح، فسيعتبر أن التغييرات قد
 أجريت من دون سلطة ولن تؤثر أية تعديلات على مبلغ المنحة لتغطية أية زيادة في التكاليف تكبدها
 المستفيدين من المنحة نتيجة لذلك.

○ جهة الاتصال ببرنامج الوكالة – مندوب ضابط المئح (GOR)

بموجب سياسة وزارة الخارجية، يجوز لضابط المئح أن يعين موظفين مؤهلين من الناحية الفنية للمساعدة
في إدارة المئح. مندوب ضابط المئح (GOR) مسئول عن الجوانب البرنامجية والفنية وأو العلمية
 المتعلقة بالمئحة. يجب على المستفيدين من المئح توجيه أية مراسلات تتعلق بالمسائل البرنامجية وسائل
الميزانية إلى مندوب ضابط المئح (GOR).

5- مسؤوليات المستفيدين من المنحة والامتثال للشروط الفدرالية

تقع على المستفيدين من المنحة مسؤولية إشعار وزارة الخارجية بأية مشاكل مهمة تتعلق بالجوانب الإدارية والمالية للمنحة.

يتحمل المستفيدين من المنحة المسوالية الكاملة تجاه إدارة المشروع أو النشاط الذي تم دعمه بموجب المنحة، ويكونوا مسؤولون عن الالتزام بالبنود والشروط. بالرغم من أنه يُشجع قيام المستفيدين من المنحة بالاتصال النصي والمشورة من ضابط المَنْحِ و/or مندوب ضابط المَنْحِ (GOR) بخصوص أية مشاكل خاصة قد تنشأ، إلا أن مثل هذا النصي لا يقلص مسؤولية المستفيدين من المنحة تجاه اتخاذ قرارات إدارية حكيمة وسليمة تحت الظروف السائدة وقت اتخاذ القرار، ويجب أن لا يقتضي ضمناً بأن مسؤولية القرارات التشغيلية قد انتقلت إلى وزارة الخارجية.

يتحمل المستفيدين من المنحة المسوالية التالية ويفافقون على ضمان ذلك:

- خلال ثلاثة (30) يوماً من تاريخ تنفيذ المنحة، يقوم المستفيدين من المنحة بتزويد أسماء الموظفين الرئيسيين المسؤولين عن المشروع الذي تلقى المنحة، وكذلك أسماء الموظفين المحترفين والمشرفين الرئيسيين الآخرين، بالإضافة إلى مسماياتهم الوظيفية وموجز عن سيرتهم الذاتية (إذا لم يتم تزويد هذه المعلومات سابقاً)، ويشمل ذلك معلومات عن مؤهلاتهم التعليمية وخبراتهم. ذلك يعني تقديم هذه المعلومات عن طاقم الموظفين المحترفين الذين يحتلون وظائف إشرافية بالبرنامج ويزاولون مهاماً بموجب المنحة أو تم تعيينهم ل القيام بذلك المهام. يقوم المستفيدين من المنحة أيضاً بتقديم معلومات مماثلة تتعلق بمثل هؤلاء الموظفين المسؤولين الذين يقوم المستفيدين من المنحة بتعيينهم فيما بعد للقيام بهم تتعلق بالمنحة. يجب إبلاغ ضابط المَنْحِ بخصوص أية تغييرات أو غياب عن العمل لفترات طويلة أو أية تعديلات جوهرية على الوقت الإجمالي الذي يخصمه الموظفون، المذكورون بالقائمة، للمشروع الذي تلقى المنحة، والحصول على موافقته المسقبة.
- تسري هذه البنود والشروط على كل المستفيدين الثانويين، وقد تم تناولها على نحو مناسب في مستند المنحة الثانوية الخاص بالمؤسسة القائمة بالمشروع.
- يجب على كل المستفيدين من المنح الامتثال لهذه البنود والشروط، ما لم يتم النص على غير ذلك بشكل محدد في المنحة.
- لقد تم تضمين معايير إدارية فدرالية معينة من خلال الإشارة إليها. يمكن الحصول على الشروط واجبة التطبيق على موقع الويب:
<http://www.whitehouse.gov/omb/circulars/index.html>
- لقد تم إبلاغ المسؤولين المعنيين بتوفير النسخ الإلكترونية التي تحتوي على النص الكامل من المنشورات على موقع الويب التالي لمكتب الإدارة والميزانية (OMB): <http://www.whitehouse.gov/wh/eop/omb>. علاوة على ذلك، فإن مراجع الباب 22 من **مدونة الأنظمة الاتحادية (CFR)** متوفرة على موقع الويب التالي لوزارة الخارجية:
<http://fa.statebuy.state.gov>

- يجب على كل المستفيدين من المنح الامتثال للشروط الفدرالية واجبة التطبيق، وبالبنود والشروط، والالتزام بإدارة حكيمة لكل المنصرفات والإجراءات التي تؤثر على المنحة. التوثيق المتعلق بكل

منصرف أو إجراء يؤثر على المنحة يجب أن يعكس المواقف التنظيمية الملائمة التي يجب الحصول عليهما مسبقا قبل اتخاذ الإجراء.

- إن الغرض من المواقف التنظيمية هو المساعدة على ضمان أن المنصرفات مسموح بها، وأنها ضرورية ومناسبة لقيام المشروع، وأن الإجراء المقترن يستوفي الآتي:

- يتناسب مع البنود والشروط،
 - يتناسب مع سياسات وزارة الخارجية والسياسات المكتوبة والراسخة الخاصة بالمستفيدين من المنحة،
 - يمثل استخداما فعالا لموارد وزارة الخارجية، و
 - لا يشكل تغييرا جوهريا في المشروع (طالعوا البند رقم 9)
- يتلقى المحققون الرئيسيون ومدراء المشاريع نسخة عن البنود والشروط، ويشمل ذلك المنحة والشروط الخاصة بالمكتب المختص، وأية تغييرات لاحقة في البنود والشروط.
- يتم إخطار المسؤولين المختصين لدى الجهة المستفيدة للمنحة عند قيام وزارة الخارجية بتوفير نسخة الالكترونية عن البنود والشروط على موقع الويب: <http://fa.statebuy.state.gov/> ، وهذه يمكن نسخها أو تصويرها أو استنساخها بطريقة أخرى على نحو ملائم.
- هذا البند لا يغير من المسئولية الكاملة للمستفيدين من المنحة تجاه القيام بالمشروع، والامتثال لكافة البنود والشروط.

6- خصوصية المعلومات

- أ - خصوصية المعلومات، كما هي مستخدمة في هذا الاتفاق، تعني: 1) المعلومات أو البيانات ذات الطبيعة الخاصة المتعلقة بشخص ما، أو 2) المعلومات أو البيانات التي قدمتها مؤسسة أو منظمة ما أو تتعلق بها.
- ب - بالإضافة إلى أنواع المعلومات الخصوصية المذكورة في أ(1) و (2) أعلاه، فإن المعلومات التي تتطلب اعتبارات خاصة فيما يتعلق بتوفيق الإفصاح عنها قد تكون مستخرجة من دراسات أو بحوث، وفي ذات الوقت فإن الإفصاح العام عن نتائج أولية لم يتم التتحقق من صحتها قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة قد تهدد الصحة أو السلامة العامة لو تم اتخاذ إجراءات بموجبها.
- ت - يجوز لضابط المنح والمستفيدين من المنحة، بالاتفاق بينهما، أن يحددا في مستند المنحة هذه معلومات محددة و/أو فئات معينة من المعلومات، من تلك التي توفرها الحكومة للمستفيدين من المنحة أو المعلومات التي من المتوقع أن يقوم المستفيدين من المنحة بإنشائها، باعتبارها معلومات خصوصية. على نفس الشاكلة، يجوز لضابط المنح والمستفيدين من المنحة، بالاتفاق بينهما، أن يحددا مثل هذه المعلومات الخصوصية من حين لآخر أثناء مدة سريان الاتفاق.
- ث - إذا ثبت أن المعلومات التي يتعين استخدامها بموجب مستند المنحة هذه تخضع لقانون الخصوصية، يتعين على المستفيدين من المنحة أن يتبعوا القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الخصوصية لعام 1974، وأن يطبقوا القوانين والسياسات المتعلقة بأنظمة السجلات التي تحدد أنها خاضعة لقانون الخصوصية.
- ج - لا يجب الإفصاح عن المعلومات الخصوصية، كما تم تعريفها في أ(1) و (2) أعلاه، بدون موافقة كتابية مسبقة من الشخص المعنى أو المنشأ أو الهيئة (وزارة الخارجية).
- ح - يتعين تقديم إشعار مسبق مكتوب إلى ضابط المنح، قبل 45 يوم على الأقل، بخصوص نية المستفيدين من المنحة في نشر نتائج دراسات أو بحوث، من المحمول أن يكون لها آثار سلبية على الجمهور أو على الوكالة الحكومية،

- وذلك على النحو الموضح بالفقرة (ب) أعلاه. إذا لم يُثر ضابط المنح أية اعترافات بشكل مكتوب خلال مدة الـ 45 يوم، يجوز لل المستفيدين من المنحة المضي قدما في الإفصاح عن المعلومات.
- خ - عندما يكون المستفيدين من المنحة غير متقيدين من كيفية المعالجة الملائمة لمعلومات ما بموجب اتفاق التعاون، أو عما إذا كانت المعلومات المعنية خاضعة لقانون الخصوصية أو كانت معلومات خصوصية خاضعة لهذا الاتفاق، يتبعون على المستفيدين من المنحة الحصول على قرار مكتوب من ضابط المنح قبل الإفراج عن أيّة معلومات أو الإفصاح عنها أو إذاعتها أو نشرها.
- د - لا تتطبق الفقرة (ج) بهذا الاتفاق عندما تكون المعلومات خاضعة لبند متعارضة أو متداخلة في قوانين أخرى فدرالية أو محلية أو قوانين ولايات.

نظام الإدارة المالية (FMS)

-7

الغرض من نظام الإدارة المالية (FMS)

نقضي معايير أنظمة الإدارة المالية بأن يكون النظام الخاص بالمستفيدين من المنحة:

- يتحكم في الأموال الفدرالية ومشاركة التكلفة بموجب المنحة ويقدم بياناً عنهم، و
- يصدر تقارير مالية.

أ- الشروط المعيارية التي تتطبق على الولايات

بصفة عامة

- يجب على الولايات أن تُتفق أموال المنحة وتقدم بياناً عنها، وذلك بموجب قوانين الولاية وإجراءاتها التي تتطبق على إنفاق أموال الولاية وتقييم البيانات عنها.
- يجب أن تكون الإجراءات كافية لإثابة القيام بالآتي:
- إصدار التقارير المطلوبة بموجب مستند المنحة، و
 - تتبع النفقات على مستوى كافٍ لإثبات أن أموال المنحة لم تُستخدم بطريقة تشكل خرقاً لأية قيود قانونية أو محظورات مطبقة.
- يجب أن تمثل إدارة النقد لمعايير إدارة النقد الواردة بالقسم 205، الباب 31، من مدونة الأنظمة الفدرالية (CFR) الخاص بتطبيق وزارة الخزانة لقانون التحسينات على إدارة النقد. (القانون 31.U.S.C.6503 المعدل بموجب القسم 5- من القانون P.L.101-453).

ب- الشروط المعيارية التي تتطبق على المؤسسات عدا عن الولايات

يجب أن يمكن نظام الإدارة المالية المستفيدين من المنحة من استيفاء الشروط التالية الخاصة بمكتب الإدارة والميزانية:

- إصدار تقارير مالية: بالنسبة للتقارير المالية التي تتطلبها المنحة، يجب على المستفيدين من المنحة تقديم معلومات مالية دقيقة وحديثة وكاملة عن الأنشطة المدعومة فراليًا. إذا كانت هناك منح ثانوية دُفعت بموجب المنحة، يجب أن يكون لدى المستفيدين من المنحة إجراءات مناسبة تضمن استلام تقارير مالية من كل المستفيدين الثانويين، وأن يتم ذلك في مواعيد تمنح وقتاً كافياً للمستفيدين من المنحة لإعداد تقاريرهم.

• سجلات المحاسبة: يجب على المستفيدين من المنحة الاحفاظ بسجلات تحدد بشكل كافة مصادر الأموال للأنشطة المدعومة فدرايا والأغراض التي ستستخدم فيها هذه الأموال. يجب أن تحتوي السجلات على معلومات بخصوص المنحة وأية منحة ثانوية، ويشمل ذلك التخويلات، والالتزامات، والأرصدة الخالية من الالتزامات، والأصول، والمطلوبات، والنفقات أو المنصرفات، وأي دخل من البرنامج. يجب أن تكون سجلات المحاسبة مدعاة بالمستندات الأصلية مثل الصكوك المصرفية الملغية، والفوائير المدفوعة، والمرتبات، وسجلات الوقت والحضور.

• الرقابة الداخلية. يجب على المستفيدين من المنحة الحفاظ على رقابة فعالة على كل المبالغ النقدية والمسائلة بخصوصها، وعلى العقارات والمتناكلات الشخصية، وأية أصول أخرى تقع ضمن المنحة. يجب على المستفيدين من المنحة أن يحافظوا بشكل مناسب على كل هذه الأصول وضمان استخدامها للأغراض المسموح بها فقط.

• الرقابة على الميزانية. يجب أن يكون بإمكان المستفيدين من المنحة مقارنة المنصرفات أو النفقات الفعلية مع الميزانية الموقّف عليها.

• التكاليف المسموح بها. يجب أن يكون لدى المستفيدين من المنحة إجراءات متّبعة للبت في معقولية التكاليف وقابليتها للتخصيص وشرعيتها، وذلك بموجب ما ينطبق من مبادئ التكاليف الفدرالية ونظم البرنامج أو أية شروط أخرى لمكتب الإدارة والميزانية (OMB).

• إدارة النقد. يجب أن يكون لدى المستفيدين من المنحة إجراءات لتقليل المدة الزمنية بين تحويل أية دفعات مُعجلة من الأموال المخصصة للمنحة وإنفاق هذه الأموال على التكاليف المباشرة للبرنامج وعلى الحصص المناسبة لأية تكاليف غير مباشرة مسموح بصرفها على المرافق والإدارة. يجب على المستفيدين من المنحة التأكد من أن المبالغ المدفوعة للمستفيدين الثانويين، وتوفيقها هذه الدفعات، يتفقان مع هذا المعيار.

• شروط توفر بيانات عن الأداء. عند مقارنة المنصرفات أو النفقات الفعلية مع المبالغ الواردة بالميزانية، كما هو مطلوب، يجب على المستفيدين من المنحة الربط بين المعلومات المالية وبينات الأداء. لهذا الغرض، سوف تقبل وزارة الخارجية بتقديرات مبنية على المستندات المتوفرة.

• مراجعة نظام الإدارة المالية. يجوز لوزارة الخارجية مراجعة نظام الإدارة المالية الخاص بالمستفيدين من المنحة في أي وقت، وذلك لتحديد مطابقتها للشروط الواردة في هذا الاتفاق.

الدفعات

-8

أ- طريقة الدفع وإجراءات المنحة التي لا تخضع لشروط الاتفاقية بين وزارة الخزانة والولايات

• طريقة الدفع. يُسمح للمستفيدين من المنحة باستلام دفعات مُعجلة من أموال وزارة الخارجية بموجب المنحة. بموجب شروط القانون، يتم الدفع للمستفيدين من المنحة بواسطة التحويل الإلكتروني للأموال، ما لم يحصلوا على استثناء من شروط الدفعات المدفوعة مقدماً.

- **إجراءات طلب الدفعات.** بالنسبة للمستفيدين من المنح المسجلين في نظام إدارة الدفعات (PMS-SMARTLINK) الخاص بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة، فإن التعليمات المتعلقة بتقديم طلبات للدفعات متوفرة على موقع الويب: <http://www.dpm.psc.gov>

يجب على المستفيدين من المنح، الذين لا يتقدمون بطلباتهم اليكترونياً عبر نظام (PMS-SMARTLINK)، أن يطلبوا دفعاتهم بتعبئة النموذج الموحد 270 (SF-270) "طلب دفعه مُعجلة أو استرداد مبلغ"، وتوقيعه، ثم تقديمها إلى المكتب الإداري التابع للمنحة والمحدد في صفحة غلاف النموذج DS-1909 المتعلق بالمنحة.

- **توافر طلبات الدفعات.** إذا قام المستفيدين من المنحة بتقديم طلب الدفعه اليكترونياً، فيجوز لهم تقديم طلباتهم بالتواتر المطلوب لاستيفاء حاجتهم لإنفاق الأموال لأغراض البرنامج.

توقيت طلبات الدفعات **والبالغ المطلوبية** يتعين على المستفيدين من المنحة توقيت طلباتهم لكل دفعه مُعجلة – بقدر ما كان ذلك ممكناً من الناحية الإدارية - بحيث يتم استلام الأموال من وزارة الخارجية في نفس اليوم الذي يتعين فيه إنفاق الأموال على التكاليف المباشرة للبرنامج (والحصة المتكافئة لأية تكاليف غير مباشرة)، ومسموح بها، تتعلق بالمرافق والإدارة). عندما يكون الترتيب المتعلق بتحويل الأموال في نفس اليوم غير ممكن، يجب أن لا تتعدي الدفعات المدفوعة مقدماً الاحتياجات التقديرية لمدة ثلاثة أيام.

ب- طريقة الدفع وإجراءات المنحة التي تخضع لشروط الاتفاقية بين وزارة الخزانة والولايات (TSA)

طريقة الدفع وتوقيته والمبلغ المدفوع

لقد تم تحديد طريقة الدفع للأموال الفدرالية بموجب المنحة في الاتفاقية النافذة بين وزارة الخزانة والولايات (TSA)، في البند الفرعي (أ) بالقسم 205، الباب 31، من مدونة الأنظمة الفدرالية (CFR) الخاص بتطبيق وزارة الخزانة لقانون التحسينات على إدارة النقد لعام 1990. تحكم الاتفاقية بين وزارة الخزانة والولايات (TSA) أيضاً توقيت طلبات الدفعات **والبالغ المطلوبية**.

إجراءات طلب الدفعات.

تم الدفعات بموجب المنحة عبر نظام إدارة الدفعات (PMS-SMARTLINK) الخاص بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة. يمكن أيضاً الوصول إلى نظام (PMS-SMARTLINK) على عنوان الويب التالي: <http://www.dpm.psc.gov>

إذا احتاج المستفيدين من المنحة إلى مساعدة إضافية، يتعين عليهم الاتصال بضابط المنح المحدد على النموذج DS-1909. يجب على المستفيدين من المنح طلب الأموال بناءً على متطلبات الإنفاق الفوري، كما يجب عليهم إنفاق الأموال بأسرع فرصة ممكنة لتقليل المبالغ النقدية الفدرالية المتوفرة في متداول اليد، وذلك بموجب السياسات التي وضعتها وزارة الخزانة بالولايات المتحدة وفرضها مكتب الإدارة والميزانية (OMB).

الدفعات للمستفيدين الثانويين

- **الدفعات المُعجلة.** في حالة استلام المستفيدين من المنحة لدفعات مُعجلة بموجب المنحة، يجب عليهم السماح للمستفيدين الثانويين باستلام دفعات مُعجلة بموجب أية منحة ثانوية، طالما تعهدوا بالتقيد، أو أبدوا رغبتهم أو مقررthem على التقيد، بإجراءات تقلل من المدة الزمنية بين تاريخ استلامهم لأموال وزارة الخارجية وتاريخ إنفاق تلك الأموال لأغراض البرنامج.

- **طلبات الدفعات المُعجلة.** يجب أن تشمل طلبات الدفعات المُعجلة من وزارة الخارجية على الأموال المطلوبة لصرف دفعات مُعجلة للمستفيدين الثانويين. على أية حال، يجب أن تقتصر الدفعات النقدية المُعجلة، التي تُدفع إلى المستفيدين الثانويين، على الحد الأدنى من المبالغ المطلوبة وأن يتم توقيت هذه الدفعات بموجب الاحتياجات الفعلية والآنية للمستفيدين الثانويين لتأدية غرض البرنامج أو المشروع الموافق عليه.

يجب أن يكون توقيت الدفعات النقدية المُعجلة والمبالغ المدفوعة – بقدر ما كان ذلك ممكنا من الناحية الإدارية – أقرب ما يكون للإنفاق الفعلي للمستفيدين الثانويين لأغراض البرنامج (أي، التكاليف المباشرة للبرنامج أو المشروع، وأية تكاليف غير مباشرة أو التكاليف المسموح بها التي تتعلق بالمرافق والإدارة ويمكن تخصيصها لتلك التكاليف المباشرة).

- **تعديل طلبات الدفعات لتنماشى مع المبالغ النقدية المتوفرة.**
ما لم ينص اتفاق نافذ بين وزارة الخزانة والولايات على غير ذلك، يجب على المستفيدين من المنح إنفاق الأموال التالية:

- أية أموال متوفرة من دخل البرنامج، والاقطاعات، والاسترجاع، وتسويات العقود، ومراجعة المبالغ المستردّة، والفوائد المكتسبة على أي من هذه الأموال، وذلك قبل القيام بطلب دفعات نقدية إضافية من وزارة الخارجية، و

شروط الإيداع لجميع المستفيدين

تماشيا مع الهدف الوطني المتمثل في توسيع الفرص للأعمال التجارية المملوكة للنساء والأقليات، تشجّع وزارة الخارجية استخدام المصادر الم المملوكة للنساء والأقليات (أي البنوك التي تمتلك النساء أو الأفراد من الأقليات نسبة 50 % على الأقل من أسهمها)، وذلك عند استلام المستفيدين من المنحة لأية دفعات مُعجلة من أموال وزارة الخارجية قبل أن تكون هناك حاجة لإنفاق مبالغ نقدية فعلية من الأموال لأغراض البرنامج (التكاليف المباشرة للبرنامج ، وأية تكاليف مسموح بها غير مباشرة أو التكاليف المسموح بها التي تتعلق بالمرافق والإدارة ويمكن تخصيصها لتلك التكاليف المباشرة).

شروط الإيداع لجميع المستفيدين عدا عن الولايات

- عند استلام المستفيدين من المنحة لأية مبالغ من الأموال الفدرالية بموجب المنحة قبل أن تكون هناك حاجة لإنفاق مبالغ نقدية فعلية من الأموال على التكاليف المباشرة للبرنامج وأية تكاليف مسموح بها غير مباشرة أو التكاليف المسموح بها التي تتعلق بالمرافق والإدارة ويمكن تخصيصها لتلك التكاليف المباشرة، يجب عليهم إيداع هذه الأموال المُعجلة، والاحتفاظ بها، في:
- حساب بفائدة مصرافية، حسب ما أُشير في المنشور الإداري ذي الصلة المتعلق بالإرشادات للولايات والحكومات المحلية.

شروط الفائدة المصرافية بالنسبة للمنح الخاضعة لاتفاques وزارة الخزانة مع الولايات

لقد تم تحديد كيفية مسائلة المستفيدين من المنح، وكذلك تحديد مسؤوليتهم القانونية، تجاه الفوائد المصرفية التي اكتسبوها من الدفعات المُعجلة من أموال وزارة الخارجية بموجب المنحة، في الاتفاقية النافذة بين وزارة الخزانة والولايات (TSA)، الواردة بالبند الفرعي (أ) بالقسم 205، الباب 31، من مدونة الأنظمة الفدرالية (CFR) الخاص بتطبيق وزارة الخزانة لقانون التحسينات على إدارة النقد لعام 1990.

الفوائد المصرفية غير المغفية. يجوز للمستفيدين من المنحة الاحتفاظ بما يصل إلى 250,000 دولار سنويًا من الفوائد المصرفية غير المغفية التي اكتسبوها من المبالغ المُعجلة بموجب المنحة وأية منح فدرالية أخرى.

شروط الفائدة المصرفية بالنسبة للمنح التي لا تخضع لاتفاقات وزارة الخزانة مع الولايات

الفوائد المصرفية المكتسبة من المبالغ المُعجلة من الأموال الفدرالية.

يمكن للمستفيدين من المنح الاحتفاظ بالمبالغ المُعجلة من الأموال الفدرالية في حسابات بفائدة مصرفية، ما لم ينطبق أحد الأمور التالية:

- (1) يتلقى المستفيدين من المنحة أقل من 120,000 دولار سنويًا من المنح الفدرالية.
- (2) لا يتوقع أن تجني أفضل الحسابات ذات الفائدة المصرفية، المتوفرة بشكل معقول، أكثر من 250 دولارا سنويا كفائدة على الأرصدة النقدية من الأموال الفدرالية.
- (3) يتشرط المصرف الذي تودع به الأموال متوسطا عاليا للحد الأدنى من الأرصدة لا يمكن الاحتفاظ به من خلال الموارد النقدية الفدرالية وغير الفدرالية المتوقعة.

يجب على المستفيدين من المنحة تحويل الفائدة المصرفية، على الأقل سنويًا، إلى قسم إدارة المدفوّعات بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية (DHHS)، ص. ب. 6021، روكيفيل، ميريلاند، 20852 (P. O. Box 6021, Rockville, MD 20852). يجب على المستفيدين من المنحة ، الذين لديهم إمكانية التحويل الإلكتروني للأرصدة، استخدام تلك الطريقة لتحويل الفائدة المصرفية.

• احتجاز الدفعات

لن تقوم وزارة الخارجية باحتجاز أية دفعات في أي وقت خلال مدة المشروع بالنسبة للمبالغ التي تم تحميلاً عليها على المنحة على نحو ملائم، ما لم يكن المستفيدين من المنحة:

- متأخرون في سداد دين يدينون به للولايات المتحدة، أو
- فشلوا في الالتزام بأهداف المشروع، أو شروط إصدار التقارير، أو بنود وشروط أخرى تتعلق بالمنحة.
- سيتم الإفراج عن المبلغ المحجوز لأي من هذه الأسباب عندما يقوم المستفيدين من المنحة فيما بعد بالالتزام، ما لم تكن وزارة الخارجية قد أوقفت المنحة بالإضافة إلى حجز الدفعات.

• الاحتياجات الفورية للتدفق النقدي

ستقتصر المبالغ النقدية المُعجلة للمؤسسة المستفيدة من المنحة على الحد الأدنى من المبالغ المطلوبة، وسيتم توقيت الدفعات وفقاً للمتطلبات النقدية الفعلية والفورية للمؤسسة المستفيدة من المنحة لتنفيذ أهداف البرنامج أو المشروع المُوافق عليه. سيكون توقيت الدفعات النقدية المُعجلة والمبالغ المدفوعة - بقدر ما كان ذلك ممكناً من الناحية الإدارية - أقرب ما يكون للإنفاق الفعلي للمؤسسة المستفيدة من المنحة المتعلق بالتكاليف المباشرة للبرنامج أو المشروع والحصة المتكافئة لأية تكاليف غير مباشرة مسماوح بها.

بقدر الإمكان، سيتم تجميع الدفعات المُعجلة لتغطية الاحتياجات النقدية المتوقعة لكل المنح التي قدمتها الوكالة الفدرالية المانحة لل المستفيدين من المنحة.

(1) تشمل آليات الدفعات المُعجلة صكوك مصرافية من وزارة الخزانة والتحويل الإلكتروني للأموال، ولكنها لا تقتصر على ذلك.

(2) تخضع آليات الدفعات المُعجلة للشروط الواردة بالقسم 205، الباب 31، من مدونة الأنظمة الفدرالية (CFR).

(3) سيسماح للمستفيدين من المنحة تقديم طلبات لدفعات مُعجلة واسترجاع مبالغ على الأقل شهريا في حالة عدم استخدام التحويل الإلكتروني للأموال.

عند تقديم الطلبات للدفعات المُعجلة بواسطة صكوك مصرافية من وزارة الخارجية، يتعين استخدام النموذج (SF-270) "طلب دفعه مُعجلة أو استرجاع مبالغ"، أو أية نماذج أخرى يسمح بها مكتب الإدارة والمالية (OMB). يجب عدم استخدام هذا النموذج إذا كانت الدفعات المُعجلة بواسطة صكوك مصرافية من وزارة الخارجية إلى المستفيدين من المنحة تتم بشكل تلقائي من خلال استخدام جدول للدفعات محدد مسبقا، أو إذا كان النموذج ممنوعا بموجب تعليمات خاصة من الوكالة المانحة تتعلق بتحويل الأموال اليكترونيا.

• الحسابات بفائدة مصرافية

عملاً بشروط مكتب الإدارة والميزانية (OMB)، حسب ما يقتضي الأمر، يُشترط على المستفيدين من المنح الاحتفاظ بالدفعات المُعجلة من الأموال الفدرالية في حسابات بفائدة مصرافية.

9- مدة توفر الأموال

مدة المشروع الحاصل على المنحة موضحة على صفحة الغلاف الخاص بالمنحة. يجوز للمستفيدين من المنحة أن يحملوا على المشروع فقط التكاليف المسموح بها التي تنتج عن الالتزامات التي يتکبدوها أثناء مدة التمويل.

يجوز تحويل المنصروفات - التي تتعلق فقط بتكاليف الموظفين - على المنحة خلال مدة تصل إلى 90 يوما بعد تاريخ انتهاء المنحة، على أن تكون من المصارييف التي قد تم الالتزام بها خلال مدة المشروع الحاصل على المنحة. يجب أن تكون هذه الأموال متوفرة لأنشطة إنتهاء المشروع/البرنامج، التي تقصر على إعداد التقارير النهائية. يجب عدم الالتزام بأية تكاليف موظفين أخرى واعتبارها من المنصروفات.

10- التكاليف السابقة للمنحة

ضابط المنح مخول بالإعفاء من المواقف المكتوبة المسبقة السابقة للمنحة والتي يتطلبها مكتب الإدارة والميزانية (OMB)، إذا اختار ذلك. هذا الإعفاء قد يشمل السماح للمستفيدين من المنح بالقيام بالتالي:

• تکبد تكاليف سابقة للمنحة بمدة 90 يوما تقويميا قبل المنحة. يُشترط الحصول على موافقة ضباط المنحة على التكاليف السابقة للمنحة والتي تتجاوز مدة الـ 90 يوما تقويميا. يتم تکبد كل التكاليف السابقة للمنحة على مسؤولية المستفيد من المنحة (أي أن وزارة الخارجية غير ملتزمة بإرجاع مثل هذه التكاليف إذا لم يتم إعطاء المنحة للمستفيد لأي سبب من الأسباب أو إذا كان مبلغ المنحة أقل من المتوقع ولا يكفي لتغطية مثل هذه التكاليف).

- يجب أن تكون التكاليف السابقة للمنحة ضرورية للأداء الفعال والاقتصادي للمشروع، كما يجب أن تكون التكاليف مسموح بها عدا عن ذلك.

11- شروط الموافقة المسبقة

يجب على المستفيدين من المنحة التقدم بكل الطلبات بصورة كتابية إلى مندوب ضابط المنح قبل تاريخ انتهاء مدة المشروع الموضح على النموذج DS-1909. تخضع الموافقة النهائية لمراجعة وقبول ضابط المنح.

ما لم يتم النص على غير ذلك في المنحة، فإن الشروط المتعلقة بالمبادئ الفدرالية المطبقة بالتكلفة، وأية شروط إدارية فدرالية أخرى تتعلق بالموافقة المسبقة، تطبق فقط على الأنشطة والمنصرفات المحددة في المنحة.

- تكون الموافقة الكتابية المسبقة، بقصد التعديل، من ضابط المنح بوزارة الخارجية مطلوبة للآتي:
 - تغيير في نطاق أو هدف المشروع أو البرنامج (حتى لو لم تكن هناك مراجعة للميزانية مرتبطة بذلك وتنطلب موافقة كتابية مسبقة).
 - تغيير في الموظفين الرئيسيين المحددين في الطلب أو مستند المنحة.
 - تغيب مدير المشروع أو المحقق الرئيسي، المُوافق عليهم، لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، أو في حالة تخفيض الوقت الذي يخصصونه للمشروع بمعدل يصل إلى 25%.
 - الحاجة للمزيد من التمويل الفدرالي
 - تحويل مبالغ وُضعت في الميزانية لغرض التكاليف غير المباشرة لتغطية زيادات طرأت في التكاليف المباشرة.
 - تمديد مدة القيام بالمشروع.
- تحويل أموال بين فئات التكاليف المباشرة أو بين المشاريع أو المهام أو الأنشطة، وذلك بالنسبة للمنح التي تتجاوز الحصة الفدرالية فيها مبلغ 100,000 دولار، وأن يتجاوز المبلغ التراكمي لمثل هذا التحويل، أو يتوقع أن يتجاوز، 10% من الميزانية الإجمالية.
 - تحويل أية أعمال تقع ضمن المنحة، أو التعاقد مع جهة ما للقيام بها، ما لم يكن ذلك موضحاً في الطلب وتم تمويله في المنحة، أو المنحة الثانوية، المُوافق عليها.
 - تحويل أموال مخصصة لعلاوات التدريب (الدفعات المباشرة للمتدربين) إلى فئات أخرى من المنصرفات.

12- معايير الشراء بمقتضى المنح

يكون المستفيدين من المنحة (ويشمل ذلك المؤسسات التجارية) مسؤولون عن الامتثال لمعايير الشراء التي حددتها مكتب الإدارة والميزانية (OMB)، سواء كان يُشترط الحصول على موافقة على الشراء – في حالة الضرورة للقيام بالشراء، أم لا.

يكون المستفيدين من المنحة أيضاً مسؤولون عن التأكد من إدراج البنود والشروط الملائمة، الواردة بمستند المنحة، كجزء من أي عقد أو أي ترتيب آخر تتجاوز قيمة المنحة الخاصة به الحد الأقصى البسيط للحياة (يبلغ حالياً 100,000 دولار).

13- التكاليف المسموح بها مبادئ التكاليف على المستوى الحكومي.

سيتم البت في مشروعية التكاليف التي يت肯دها المستفيدين من المنحة، وأي مستفيدين ثانويون، وأي مقاولون يعملون على أساس نسبة أرباح معينة على التكاليف التي يت肯دوها في تقديم خدماتهم، بموجب مبادئ التكاليف الفدرالية التي تطبق على

القاعدة العامة بخصوص مشروعية التكاليف.

- يجوز للمستفيدين من المنحة استخدام الأموال المدفوعة بموجب المنحة، ويشمل ذلك أموال وزارة الخارجية وأي تقاسم مطلوب للتكاليف أو مساهمات مماثلة، فقط للأغراض التالية:
- التكاليف المسموح بها التي تكبدها المستفيدين من المنحة، أو المستفيدين الثانويون من المنحة، أو أي مقاولون يعملون على أساس نسبة أرباح معينة على التكاليف التي يتکبدوها في تقديم خدماتهم ، و
 - أية أتعاب مناسبة أو ربح مناسب للمقاولين الذين يعملون على أساس نسبة أرباح معينة على التكاليف التي يتکبدوها في تقديم خدماتهم، ولكن ليست أية أتعاب أو ربح.

راجعوا منشورات مكتب الإدارة والميزانية (OMB) للحصول على قائمة بالتكاليف المسموح بها، أو زيارة موقع الويب الخاص بهم على: <http://www.whitehouse.gov/omb/circulars/index.html>

14 - التكاليف غير المباشرة

لن تكون التكاليف غير المباشرة تكاليف مسموح بها في هذه المنحة ما لم يتم تضمينها بشكل محدد ك Bend في الميزانية المُوافَق عليها لهذه المنحة.

يقصر استرداد التكاليف غير المباشرة على مبلغ المنحة كحد أقصى، وذلك لأية تكاليف فعلية غير مباشرة تكبدها المستفيدين من المنحة، والتي تزيد عن بند التكلفة غير المباشرة في الميزانية المُوافَق عليها للمنحة.

15 - نشر المعلومات للمهنيين المعندين

يجب أن تقر أية نشرات أو مقالات - نتاجت عن المنحة - بدعم وزارة الخارجية، وأن تشمل على إخلاء مسؤولية عن الموافقة الرسمية، وذلك كالتالي: "تم تمويل هذا [المقال] بشكل [جزئي] بواسطة منحة من وزارة خارجية الولايات المتحدة. إن وجهات النظر والنتائج والاستنتاجات المذكورة بهذا المقال تخص المؤلف/المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر وزارة الخارجية بالولايات المتحدة". يجب أن يضمن المستفيدين من المنحة إدراج إخلاء المسؤولية هذا في كل الكتبات والنشرات الإعلانية والملصقات واللوحات، أو أية فنون تخطيطية يتم إعدادها بموجب بنود المنحة.

الختم/الشعار

لا يجوز للمستفيدين من المنحة استخدام ختم وزارة الخارجية بدون موافقة كتابية صريحة من وزارة خارجية الولايات المتحدة.

16 - السفر

يجب القيام بالرحلات الجوية الدولية التي تمولها الحكومة الفدرالية على شركات طيران تحمل العلم الأمريكي أو شركات تتقاسم الرموز مع الولايات المتحدة، ولذلك لأقصى حد تسمح به الخدمات التي توفرها هذه الشركات.

الحصول على كافة التوجيهات التنظيمية المتعلقة بقانون "فلاي أميريكا" [Fly America Act]، راجعوا النسخة الالكترونية من مدونة الأنظمة الاتحادية التي دُوّنت ونشرت بالباب 41، الباب الفرعية 301.10، بمدونة الأنظمة الاتحادية تحت عنوان "العقود العامة وإدارة الممتلكات، منصرفات السفر"، وذلك على موقع الويب التالي:

www.gpoaccess.gov/cfr/index.html

17- شروط ما بعد المنحة لإنها المشروع/البرنامج

ستوضح الشروط المحددة الخاصة بالمكتب/ البرنامج للمستفيدين من المنحة التواريخ المقررة لتقديم التقارير النهائية ومكان تسليمها. ستقوم وزارة الخارجية باشعار المستفيدين من المنح بأية تغييرات على شروط إعداد التقارير قبل حلول موعد انتهاء المشروع. ستشمل المنحة، والشروط المحددة الخاصة بالمكتب/ البرنامج، على نسخ عن أية نماذج مطلوبة وتعليمات بخصوص تعبيتها.

إجراءات وزارة الخارجية التي يجب أن تسبق إنتهاء المشروع هي:

- استلام كافة التقارير المطلوبة،
- التصرف في كل الممتلكات التي تحكمها الحكومة الولايات المتحدة مصلحة فيها، ويشمل ذلك المبني التي تم تزويدها بواسطة الحكومة والممتلكات التي تمت حيازتها بموجب المنحة. يجب على المستفيدين من المنحة أن يطلبوا، بشكل كتابي، التعليمات الخاصة بكيفية التصرف بهذه الممتلكات، وذلك خلال 30 يوماً تقويمياً من انتهاء مدة القيام بالمشروع. ستقوم وزارة الخارجية، خلال 120 يوماً تقويمياً من استلام طلب التصرف بالممتلكات، بإصدار تعليمات إلى المستفيدين من المنحة بخصوص التصرف بالممتلكات.
- تسوية المنصرفات، وشروط المنحة والأموال النقدية الفدرالية التي دُفعت للمستفيدين من المنحة.
- الاتفاق النهائي والمُوافق عليه حول معدل التكالفة غير المباشرة المُتفاوض عليه (NICRA)

التسوية السنوية لمنَح المساعدة المستمرة.

يجب على وزارة الخارجية والمستفيدين من المنح تسوية المنَح المستمرة سنوياً على الأقل وتقدير أداء البرنامج والتقارير المالية. تشمل البنود التي يتعين مراجعتها مقارنة بين الأداء العملي للمستفيدين من المنحة والتقارير المرحلية الخاصة بالعمل ومنصرفات المشروع.

التقارير النهائية.

يجب على المستفيدين من المنحة، خلال 90 يوماً تقويمياً بعد تاريخ انتهاء مدة المشروع الحاصل على المنحة، تقديم كل التقارير المالية، والتقارير الخاصة بالأداء، والتقارير الأخرى التي تتطلبها بنود وشروط المنحة. يجوز لوزارة الخارجية الموافقة على الطلبات الكتابية التي يقدمها المستفيدين من المنحة للحصول على تمديادات لهذه المدة.

ما لم تقم وزارة الخارجية بالموافقة على تمديد المدة، يجب على المستفيدين من المنحة تصفيه كل الالتزامات التي قاموا بها بموجب المنحة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً تقويمياً بعد مدة التمويل أو تاريخ انتهاء مدة المشروع المحددة في التموذج DS-1909.

يجب على وزارة الخارجية القيام بدفعات فورية للمستفيدين من المنحة مقابل التكاليف القابلة للاسترداد والمسموح بها بموجب المنحة قيد الإناء. يجب على المستفيدين من المنحة، وبصورة فورية، إرجاع أية أرصدة من المبالغ النقدية غير المُلزَّم بها التي قامت وزارة الخارجية بدفعها، أو دفعها مقدماً، والتي من غير المسموح للمستفيدين من المنحة الاحفاظ بها لاستخدامها في مشاريع أخرى. يحكم منشور مكتب الإدارة والميزانية (OMB) رقم A-129 (OMB) التعامل مع المبالغ التي لم يتم إرجاعها والتي تصبح مدینيات تأخر سدادها.

يجب على وزارة الخارجية، عندما تسمح بنود المنحة بذلك، القيام بتسوية أية تعديلات سعودية أو تعديلات تنازلية تمت على الحصة الفدرالية من التكاليف، وذلك بعد استلام تقارير إنتهاء المشروع وبحيث لا تتجاوز مبلغ المنحة.

يجب على المستفيدين من المنحة تقديم بيانات عن أية عقارات أو ممتلكات شخصية تمت حيازتها بأموال فدرالية أو تم استلامها من الحكومة الفدرالية، وذلك بموجب القواعد والنظم والقوانين المطبقة.

في حالة عدم القيام بتدقيق نهائياً قبل إنتهاء المنحة، سوف تحفظ وزارة الخارجية بالحق في استرداد مبلغ مناسب بعد الدراسة الكاملة للنحوين المتعلقة بالتكاليف غير المسموح بها التي كشف عنها التدقيق النهائي.

18- شروط المراقبة وإعداد التقارير

يتحمل المستفيدين من المنحة مسؤولية إدارة كل مشروع أو منحة ثانوية أو نشاط تدعمه المنحة، ومراقبته. يجب على المستفيدين من المنحة مراقبة المنح الثانوية للتأكد من أن المستفيدين الثانويين قد استوفوا شروط التدقيق المحددة بالمنحة. تحفظ وزارة الخارجية بالحق في القيام بزيارات إلى موقع المشروع ومراجعة سجلات المستفيدين من المنحة وإنجازاتهم وإجراءاتهم التنظيمية وأنظمة الرقابة المالية الخاصة بهم، وتقييمها. كما تحفظ وزارة الخارجية بالحق في إجراء مقابلات، وتقييم المساعدة الفنية عند الضرورة. سيتم القيام بالزيارات الميدانية بالشكل الذي يقلل من تعطيل العمل بأقصى درجة ممكنة.

شروط إعداد التقارير تقارير الأداء

يقوم التقرير المرحلي بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، ويوضح التقدم الذي أحرز في إنجاز كل مهمة من المهام الحاصلة على المساعدة ضمن المنحة. يجب أن يشمل هذا التقرير التفاصيل ذات الصلة، ليتسنى تقييم حالة التقدم الذي تم إحراره، كما يجب أن يشمل أية مهام محددة لم يتم إحراز تقدم بها حسب الخطة، والأسباب التي تشكل الصعوبة في ذلك، بالإضافة إلى توصيات محددة بخصوص الإجراءات التصحيحية، والموارد المطلوبة لقيام بذلك.

يُشترط تضمين صفحة غلاف "التقرير المرحلي للأداء (PPR)" في أية تقارير أداء سردية يقدمها المستفيدين من المنحة إلى وزارة الخارجية.

تحدد مواصفات المنحة شروط إعداد التقارير الخاصة بالمستفيدين من المنحة.

إعداد التقارير المالية

النموذج SF-425 أو SF-425A، التقرير المالي الفدرالي (FFR)

- يجب على المستفيدين من المنحة استخدام القسم الخاص بالوضع المالي في "التقرير المالي الفدرالي (FFR)" للإبلاغ عن حالة الأموال المتعلقة بالمنحة. لدى وزارة الخارجية الخيار في عدم اشتراط "التقرير المالي الفدرالي (FFR)" إذا تقرر أن النموذج SF-270 "طلب دفعه مُوجلة أو استرجاع مبالغ"، يوفر معلومات كافية تفي باحتياجاتها، أو إذا تقرر أن الأقسام الخاصة بـ "الأموال النقدية الفدرالية" في التقرير المالي الفدرالي (FFR)، ومُرفق التقرير المالي الفدرالي (FFR) الخاص بتفاصيل الإنفاق في كل منحة على حدا، توفر أيضاً معلومات كافية تفي بتلك الاحتياجات. إلا أنه – إذا كان النموذج SF-270 قد أُستخدم فقط للمبالغ المُوجلة - يُشترط بعد تاريخ انتهاء مدة المشروع تقديم التقرير المالي الفدرالي (FFR) النهائي (قسم الأموال النقدية الفدرالية والوضع المالي)، ومُرفق التقرير المالي الفدرالي (FFR) – إذا طلب الأمر.

- يوضح التقرير المالي الفدرالي (FFR) عما إذا كان يتعين إعداد التقرير بناءً على المبالغ المالية أم القيود التراكمية. إذا كان المستفيدين من المنحة لا يحتفظون بالسجلات المحاسبية عادةً على أساس القيود التراكمية،

- فلن يُشترط عليهم تحويل نظمتهم المحاسبية، ولكن يجب عليهم إعداد مثل هذه المعلومات التراكمية على أساس أفضل التقديرات المبنية على تحليل للمستندات الموجودة.
- يجب تقديم التقرير المالي الفدرالي (FFR) (التقرير الأصلي و ما لا يزيد عن نسختين عنه) خلال ثلاثة (30) يوماً بعد انتهاء كل فترة من الفترات التي تشملها التقارير - وذلك بالنسبة للتقارير ربع السنوية وشبه السنوية، وخلال تسعين (90) يوماً تقويمياً بالنسبة للتقارير السنوية والتقارير النهائية. يجوز لضابط المنح الموافقة على تمديدات على التواريخ المقررة لتقديم التقارير إذا طلب المستفيدين من المنحة ذلك بشكل كتابي.
- الأقسام المتعلقة بالمبالغ النقدية الفدرالية في التقرير المالي الفدرالي (FFR) و مرفق التقرير المالي الفدرالي (FFR) الخاص بتفاصيل الإنفاق في كل منحة على حدا.
- عندما يتم دفع الأموال بصورة مُعجلة، يجب على المستفيدين من المنحة تقديم الأقسام المتعلقة بالمبالغ النقدية الفدرالية في التقرير المالي الفدرالي (FFR)، وعند الضرورة، تقديم صفحة التقيمة الخاصة بها - أي النموذج SF-425A. يجب استخدام قسم المبالغ النقدية الفدرالية في التقرير المالي الفدرالي (FFR) لمراقبة المبالغ النقدية المُعجلة للمستفيدين من المنحة وللحصول على معلومات عن الإنفاق بالنسبة لكل منحة.
- يجوز لوزارة الخارجية أن تشترط على المستفيدين من المنحة تقديم تنبؤات بمتطلباتهم من المبالغ النقدية الفدرالية، وذلك في قسم "الملاحظات" بالتقرير.
- قد يُشترط على المستفيدين من المنحة، عندما يكون ذلك أمراً عملياً ويعتبر أمرٌ ضروري، أن يبلغوا في قسم "الملاحظات" عن المبالغ النقدية المُعجلة المستلمة قبل أكثر من ثلاثة أيام. يجب على المستفيدين من المنحة تقديم تفسيرات سردية موجزة عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليل الأرصدة الفائضة.
- يجب على المستفيدين من المنحة تقديم ما لا يزيد عن الأصل ونسختين عن القسم المتعلق بالمبالغ النقدية الفدرالية في التقرير المالي الفدرالي (FFR)، وذلك خلال 30 يوماً بعد نهاية كل ربع من السنة التقويمية. يجوز أن يُشترط على المستفيدين من المنح، الذين يستلمون مبالغ مُعجلة تبلغ في مجموعها (1) مليون دولار أو أكثر في السنة، أن يقدموا تقارير شهرية.
- يجوز الإعفاء من شرط تقديم الأقسام المتعلقة بالمبالغ النقدية الفدرالية في التقرير المالي الفدرالي (FFR) لأي سبب من الأسباب التالية: عندما لا تتجاوز الأموال المُعجلة مبلغ 25,000 دولار لكل مستفيد من المنح - بشرط أن تتم مراقبة مثل هذه الأموال المُعجلة من خلال نماذج أخرى يحتويها هذا القسم، أو عندما تكون أنظمة الرقابة المحاسبية الخاصة بالمستفيدين من المنحة - حسب وجهة نظر وزارة الخارجية - كافية للتقليل من فائض الأموال الفدرالية المُعجلة، أو عندما توفر آليات الدفع الإلكتروني بيانات كافية.
- المعلومات الإضافية أو تقديم التقارير بشكل أكثر تواتراً يجب إتباع الآتي عندما تكون هناك حاجة لمعلومات إضافية أو لتقديم التقارير بشكل أكثر تواتراً:
- عندما تكون هناك حاجة لمعلومات إضافية حتى يتم الامتثال للشروط التشريعية، سيتم إصدار تعليمات في قسم "الملاحظات" بالتقارير تشرط تقديم مثل هذه المعلومات،

- إذا كان النظام المحاسبي الخاص بالمستفيدين من المنحة لا يستوفي المعايير، يجوز الحصول - بموجب إشعار كتابي، على معلومات إضافية ذات صلة لتطبيق المزيد من الرقابة على المنح، وذلك حتى يرتفع النظام إلى المستوى
- المعياري المطلوب. يجب على وزارة الخارجية، عندما تحصل على هذه المعلومات، أن تمثل للشروط الواردة بالقسم 1320، الباب 5، بمدونة الأنظمة الفدرالية والخاصة بإجازة التقارير.
- يجوز القبول بمعلومات مطابقة، يقدمها المستفيدين من المنحة، بتسيير يمكن قراءته اليكترونياً أو كنسخ مطبوعة عن الحاسب الآلي أو في شكل مُخرَجات اليكترونية، وذلك كبديل عن التنسيق المنصوص عليه.
- يجوز للمستفيدين من المنحة تقديم مُخرَجات عن الحاسب الآلي أو مُخرَجات اليكترونية إذا كان ذلك يُعجل العملية أو يساهم في دقة التقارير.

انهاء المشروع/البرنامج

ستحدد مواصفات المكتب/البرنامج التواريخ المقررة للتقارير ومكان تقديمها، وستحتوي على نسخ عن أية نماذج مطلوبة، وتعليمات بخصوص تعبيتها.

- 19- شروط الاحتفاظ بالسجلات والإطلاع عليها

يجب على المستفيدين من المنحة الاحتفاظ بسجلات مالية، والمستندات الداعمة لها، وسجلات إحصائية، وكل السجلات الأخرى التي تتعلق بالمنحة، وذلك لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ تقديم التقرير النهائي للمنصروفات. بالنسبة للمنح التي تُجدد بشكل ربع سنوي أو سنوي، تبدأ هذه المدة من تاريخ تقديم التقرير ربع السنوي أو السنوي - حسب ما تقره وزارة الخارجية. الاستثناءات الوحيدة لذلك هي كالتالي:

- في حالة بدء أي دعوى قضائية أو مطالبة أو تدقيق قبل انتهاء مدة الثلاث سنوات، يجب الاحتفاظ بالسجلات حتى يتم حل كل الدعاوى والمطالبات أو نتائج التدقيق التي تتعلق بالسجلات واتخاذ إجراء نهائي بخصوصها،
- يجب الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالعقارات والمعدات، التي تمت حيازتها بأموال فدرالية، لمدة ثلاثة سنوات بعد التصرف بها بشكل نهائي،
- عند تحويل السجلات إلى وزارة الخارجية، أو في حالة قيام وزارة الخارجية بالاحتفاظ بها، فإن شرط الاحتفاظ بالسجلات لمدة ثلاثة سنوات لا ينطبق على المستفيدين من المنحة،
- مقتراحات معدل التكلفة غير المباشرة و/أو خطط تخصيص التكلفة

نسخ السجلات الأصلية

يمكن أن تكون بديلاً عن السجلات الأصلية إذا سمحت وزارة الخارجية بذلك.

تحويل سجلات معينة

يجب على وزارة الخارجية أن تطلب تحويل سجلات معينة من المستفيدين من المنح إلى عهدهما إذا قررت أن للسجلات قيمة استبقاء طويلة الأجل. على أية حال، ولتجنب ازدواجية الاحتفاظ بالسجلات، يجوز لوزارة الخارجية القيام بترتيبات تسمح للمستفيدين من المنح بالاحتفاظ بأية سجلات توجد حاجة مستمرة لاستخدامها بشكل مشترك.

الإطلاع على المعلومات في الوقت المناسب وبشكل غير مُقيّد

يحق لوزارة الخارجية والمفتش العام والمرافق المالي العام، أو أي من مندوبيهم المخولين، الإطلاع – في الوقت المناسب وبشكل غير مُقيّد، على أية دفاتر أو مستندات أو أوراق أو أية سجلات أخرى تابعة للمستفيدين من المنحة وتنتسب بالمنحة، وذلك من أجل القيام بالتدقيق والفحص وأخذ مقتطفات والنسخ وأخذ نسخ عن مثل هذه المستندات. هذا الحق يشمل أيضاً الاتصال المناسب وفي الوقت المناسب بموظفي المستفيدين من المنح لغرض إجراء مقابلات أو نقاشات تتعلق بمثل هذه المستندات. حق الإطلاع المذكور في هذه الفقرة لا يقتصر على المدة المطلوبة للاحتفاظ بالسجلات، ولكنه يستمر طيلة مدة الاحتفاظ بالسجلات.

القيود

ما لم ينص القانون على ذلك، يجب عدم وضع قيود على المستفيدين من المنحة تحد من إطلاع الجمهور على سجلاتهم المتعلقة بالمنحة، إلا إذا برأت وزارة الخارجية أنه يجب الحفاظ على خصوصية مثل هذه السجلات وأنها كان يمكن أن تكون معفاة من الإفصاح بها بموجب قانون حرية المعلومات (U.S.C.5520) إذا كانت هذه السجلات تتبع لوزارة الخارجية.

مقترنات معدل التكاليف غير المباشرة

ينطبق القسم التالي على الأنواع التالية من المستندات والسجلات الداعمة لها: حسابات أو مقترنات التكاليف غير المباشرة، وخطط تخصيص التكاليف، وما شابه ذلك من أية تعدادات محاسبية للمعدل الذي تتحمل بموجبه مجموعة معينة من التكاليف (مثل معدلات تحويل تكاليف استخدام الحاسوب الآلي أو المعدل المركب للميزات المضافة للأجور).

- في حالة تقديمها للتفاوض. إذا قام المستفيدين من المنحة بتقديم المقترن أو الخطة أو أي حساب آخر إلى وزارة الخارجية ليشكل الأساس للتفاوض حول المعدل، أو قام المستفيدين الثانويون من المنحة بتقديم ذلك إلى المستفيدين من المنحة، فإن مدة الثلاث سنوات للبقاء على السجلات الداعمة لذلك تبدأ من تاريخ هذا التقديم.
- إذا لم تقدم للتفاوض. إذا لم يكن يشترط على المستفيدين من المنحة أن يقدموا إلى وزارة الخارجية مقترن أو خطة أو حساب آخر لأغراض التفاوض، أو لم يكن يشترط على المستفيدين الثانويين تقديم ذلك إلى المستفيدين من المنحة، فإن مدة الثلاث سنوات للاحتفاظ بالمقترن بالمخالف للتفاوض أو الخطة أو أي حساب آخر والمستندات الداعمة لذلك تبدأ عند نهاية السنة المالية (أو أية مدة محاسبية أخرى) يعطيها المقترن، أو الخطة، أو أي حساب آخر.

-20 التدقيق

يجب على المستفيدين من المنح الامتثال لشروط التدقيق الخاصة بمكتب الإدارة والميزانية (OMB).

بالنسبة لكل منح وزارة الخارجية، وبغض النظر عن نوع العمل التجاري، يخضع المستفيدين من المنحة لشروط التدقيق الواردة بشروط التدقيق الخاصة بمكتب الإدارة والميزانية (OMB). علاوة على ذلك، يخضع المستفيدين من المنحة لشروط التدقيق الواردة بقانون التدقيق الأحادي لسنة 1984 (7501-7507 U.S.C. 31).

يجب على الكيانات غير الفدرالية، التي تنفق 500,000 دولار أو أكثر في إحدى السنين من منح فدرالية، أن تخضع لتدقيق أحادي أو تدقيق خاص بالبرنامج بالنسبة لتلك السنة، وذلك بموجب المنشور المعدل.

الكيانات غير الفدرالية، التي تنفق أقل من 500,000 دولار بالسنة من منح فدرالية، معفية من شروط التدقيق الفدرالية لتلك السنة، إلا ما ذكر في شروط مكتب الإدارة والميزانية (OMB). ولكن يجب أن تتوفر السجلات للمراجعة أو التدقيق بواسطة موظفي وزارة الخارجية المعينين - بالنسبة للكيانات التي تحمل الضرائب مباشرة على مالكيها (Pass Through Entities)، وبواسطة مكتب المحاسبة الحكومية. إن تكلفة التدقيق على كيان غير فدرالي ينفق أقل من 500,000 دولار من المنح

الفدرالية في السنوات المالية التي تنتهي بعد 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2003 غير مسموح بها. وعليه، فإن هذه الكيانات معفية بموجب شروط التدقيق الخاصة بمكتب الإدارة والميزانية (OMB).

يجب إكمال التدقيق وتقادمه خلال 30 يوماً بعد استلام تقرير/تقارير المدققين، أو خلال تسعه أشهر بعد انتهاء المدة التي شملتها التدقيق، ما لم يوافق مكتب المفتش العام مسبقاً على مدة أطول. (على أية حال، بالنسبة للسنوات المالية التي تبدأ في 30 يونيو/حزيران عام 1998، أو قبله، يجب إكمال التدقيق وتقادمه خلال 30 يوماً بعد استلام تقرير/تقارير المدققين، أو خلال 13 شهراً بعد انتهاء المدة التي شملتها التدقيق، ما لم يوافق مكتب المفتش العام مسبقاً على مدة أطول).

يحق للمفتش العام وأي من مندوبيها المعتمدين الإطلاع على أية دفاتر ومستندات وأوراق وسجلات ذات صلة تخص المستفيدين من المنحة. تشمل المعلومات التي يحق للمفتش العام الإطلاع عليها المعلومات المكتوبة أو المطبوعة أو المسجلة، أو تلك التي أُنشئت أو أُعيد إنشاءها بواسطة معالجة أو وسائل ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها. تحفظ وزارة الخارجية بالحق في إجراء تدقيق أو أعمال تفتيش أو أخذ مقتطفات أو النسخ أو أية أعمال فحص أخرى، يسمح بها القانون، لمستندات والمرافق التابعة للمستفيدين من المنحة.

يجب إرسال نموذج جمع البيانات وجزمة التقارير إلى العنوان التالي:

Federal Clearinghouse
Bureau of the Census
1201 E. 10th Street
Jeffersonville, IN 47132

لوزارة الخارجية ومندوبيها المعتمدين حق قانوني ملزم في فحص كل السجلات المتعلقة بالمنحة الموجودة في حوزة وزارة الخارجية، وإجراء تدقيق عليها وفحصها، وذلك في أي وقت مناسب.

21- الإيقاف أو الإلغاء

عن طريق الانفاق المتبدال إجراءات الإلغاء يحددها القسم 135، الباب 22، بمدونة الأنظمة الفدرالية (حكومات الولايات والحكومات المحلية) وكذلك القسم 145، الباب 22، بمدونة الأنظمة الفدرالية (المؤسسات التعليمية والكيانات غير الربحية).

يجوز للمستفيدين من المنحة إلغاء قيامهم بالمشروع بشكل كامل أو جزئي. عندما يتلقى الطرفان على أن الاستمرار بالمشروع لن يحرز نتائج تتناسب مع إنفاق المزيد من الأموال، أو لأي سبب آخر، يجوز إلغاء المنحة برضاء الطرفين.

يجوز للمستفيدين من المنحة إلغاء المشروع بعد أن يقوم مندوبوهم المعتمدون بإشعار ضابط المنح كتابياً وإرسال نسخة عن ذلك الإشعار إلى منصب ضابط المنح في ذات الوقت.

عندما ترغب وزارة الخارجية في إلغاء مشروع، سيقوم مندوبوهم المعتمدون بإشعار ضابط المنح كتابياً بالإلغاء إلى المندوبيين للمستفيدين من المنحة وإرسال نسخة عن الإشعار إلى مدير المشروع ومنصب ضابط المنح.

في حالة قيام أحد الطرفين باستلام طلب الإلغاء بالتراضي من الطرف الآخر، يتعين على الطرف المستلم للإشعار أن يقوم بالاستجابة الملائمة خلال 30 يوماً من استلامه للطلب.

يجب على الطرفين الاتفاق على شروط الإلغاء، ويشمل ذلك التاريخ الفعلي للإلغاء. في حالة الإلغاء الجزئي، يجب أن يشمل الاتفاق الجزء المراد إلغاء. يجب على المستفيدين من المنحة عدم القيام بالتزامات جديدة - بعد التاريخ الفعلي للإلغاء. تتعلق

بالجزء الملغى، كما يجب إلغاء أكبر عدد ممكن من الالتزامات غير المُسَدَّدة. سوف تسمح وزارة الخارجية للمستفيدين من المنحة بقييد الحصة الكاملة لحكومة الفدرالية من الالتزامات التي لا يمكن إلغاءها والتي قام بها المستفيدين من المنحة بشكل ملائم قبل الإلغاء.

الإلغاء بدون مبرر تتحقق وزارة الخارجية بالحق في إلغاء المنحة بشكل كامل أو جزئي في أي وقت قبل تاريخ انتهاء مدة المشروع، وذلك إذا تقرر أن المستفيدين من المنحة لم يتمثلوا لشروط المنحة.

يجب على وزارة الخارجية إشعار المستفيدين من المنحة فورياً وكتابياً بالإلغاء وأسبابه، بالإضافة إلى التاريخ الفعلي لذلك. يجب أن تتم الدفعات إلى المستفيدين من المنحة، أو يتم الاسترداد من جانب وزارة الخارجية تجاه المنح الملغية، بموجب الحقوق والمسؤوليات القانونية للأطراف.

22- مشاركة الأعمال التجارية المملوكة للأقليات، الأمر التنفيذي رقم 12432

عملاً بالأمر التنفيذي رقم 12432، المتعلق بتطوير الأعمال التجارية المملوكة للأقليات، تشجع وزارة الخارجية المستفيدين من المنح استخدام الأعمال التجارية المملوكة للأقليات أثناء قيامهم بالمشروع الحاصل على المنحة. يجب على المستفيدين من المنحة، عند تعاقدهم بخصوص أية إمدادات أو خدمات أو بحوث أو إنشاءات بموجب المنحة، أن يبذلوا أقصى جهد ممكن للاتصال عطاءات أو عروض أو عروض أسعار من أعمال تجارية تمتلكها أقلية.

يُعرف العمل التجاري الذي تمتلكه أقلية بأنه العمل التجاري الذي يمتلك فيه فرد أو أكثر من الأقليات نسبة 51% على الأقل من الأسهم. وفي حالة الشركات العامة، يمتلك فرد أو أكثر من الأقليات نسبة 51% على الأقل من الأسهم التي لها حق التصويت. على نفس الشاكلة، يجب أن تدار الأعمال التجارية اليومية بواسطة أحد المالكين من الأقليات. يُعرف أفراد الأقليات بأنهم من مواطني الولايات المتحدة الذين تعرضوا لاحتمال عنصري أو أثني أو تعرضوا لتحيز ثقافي بسبب هويتهم كأفراد من تلك المجموعة دون اعتبار صفاتهم الفردية. تشمل هذه المجموعات، على سبيل المثال وليس الحصر، الأمريكيين السود [الأفارقة]، والأمريكيين من أصول إسبانية، والهنود الأمريكيين، والأمريكيين من آسيا والمحيط الهادئ.

23- تجميد الملكية وحظر المعاملات مع من يقوم بأعمال إرهابية، أو يهدد بالقيام بها، أو يدعمها - الأمر التنفيذي رقم 13224

حددت الأمر التنفيذي رقم 13224 عدد 27 فرداً وكياناً يقومون بأعمال إرهابية أو يشكلون خطراً كبيراً يتعلق بارتكابهم لأعمال إرهابية، وقد خول الأمر التنفيذي وزير/وزيرة الخارجية بتحديد أفراد وكيانات إضافية.

وقد خول الأمر أيضاً وزيراً/وزيرة الخزانة بتحديد أفراد وكيانات إضافية تقدم دعماً وخدمات لفرد أو كيان تم تحديده في الأمر أو بموجبه، وتحديد الأفراد أو الكيانات المملوكة لفرد أو كيان تم تحديده في الأمر أو بموجبه، أو يعملون لأجلهم أو يتصرفون نيابة عنهم أو "مرتبطون بهم بشكل آخر". لقد تم تجميد كل ممتلكات هؤلاء الأفراد أو الكيانات، أو أية مصالح لهم في ممتلكات توجد في الولايات المتحدة أو ممتلكات في حوزة أفراد بالولايات المتحدة أو تحت سيطرتهم. يحظر الأمر أية معاملات أو تعامل يتعلق بالممتلكات أو المصالح المجمدة بالولايات المتحدة أو التي بحوزة أفراد بالولايات المتحدة أو تحت سيطرتهم. يحظر الأمر كذلك المعاملات مع الأفراد أو الكيانات المدرجة بالأمر أو الخاضعة له، كما يحظر تقديم الدعم لهم.

يجب على المستفيدين من المنحة أن يكونوا على علم بالأمر التنفيذي رقم 13224 وبأسماء الأفراد والكيانات المحددة به. يمكن الحصول على قائمة بهذه الأسماء على موقع الويب الخاص بنظام قائمة الأطراف المستبعدة (EPLS)، وهو:

<http://www.epls.gov>

نود تذكير المستفيدين من المنحة بأن الأمر التنفيذي بالولايات المتحدة وقوانين الولايات المتحدة تحظر التعامل مع الأفراد والتنظيمات المرتبطة بالإرهاب، وتحظر تقديم الموارد الداعم لهم. تقع المسئولية القانونية المتعلقة بكفالة الامتثال لهذه الأوامر التنفيذية والقوانين على المستفيدين من المنحة/المقاولين.

24- قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000

عملاً بالمادة 106 (ز) من قانون عام 2003 الخاص بإعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فإن وزارة الخارجية لديها السلطة لإلغاء المنحة أو العقد أو الاتفاق التعاوني، بدون غرامة، وذلك بموجب الشروط التالية المتعلقة بالمستفيدين من المنحة أو أي مستفيدين ثانويين أو المقاولين أو المقاولين الثانويين:

1 - لا يجوز لكم كمستفيدين من المنحة، كما لا يجوز لموظفيكم والمستفيدين الثانويين من هذه المنحة وموظفي المستفيدين الثانويين القيام بالأتي:

أ. الانخراط في أشكال حادة من الاتجار بالبشر أثناء مدة سريان المنحة،

ب. الحصول على ممارسة جنسية بمقابل مادي أثناء مدة سريان المنحة، أو

ت. استخدام السخرة في القيام بغرض المنحة أو المنح الثانوية التابعة لنلك المنحة.

2 - يجوز لنا، باعتبارنا الوكالة الفدرالية المانحة، إلغاء هذه المنحة من جانب واحد، وبدون غرامة، إذا انتطبقت الحالات التالية عليكم أو على كيان من القطاع الخاص مستفيد من المنحة بشكل ثانوي:

أ. تقرر أنه قد تم انتهاك أحد المحظورات المنصوص عليها بالفقرة 1-1، من شروط هذه المنحة، أو

ب. يوجد موظف تقرر، بواسطة الموظف المسؤول بالوكالة والمخول بإلغاء المنحة، أنه قد انتهك أحد المحظورات المنصوص عليها بالفقرة 1-1 من شروط هذه المنحة، وذلك من خلال سلوك تتطبق عليه إحدى المواقف التالية:

1. يتعلق بأداء العمل المُنطَّب به بموجب المنحة، أو

2. منسوب إليكم أو إلى المستفيد الثانوي، وذلك عملاً بالمعايير والطرق القانونية الخاصة بنسبة سلوك الفرد إلى مؤسسة، والمنصوص عليها بالقسم 180، الباب 2، من مدونة الأنظمة الفدرالية "المبادئ التوجيهية لمكتب الإدارة والمالية الخاصة بالوكالات وال المتعلقة بالحرمان والإيقاف على مستوى الحكومة (المسائل غير المتعلقة بعمليات الشراء)" وذلك بالشكل المطبق في وكتلتنا والوارد بالقسم 601، الباب 22، من مدونة الأنظمة الفدرالية.

يوافق المستفيدين من المنحة على إشعار الوكالة الفدرالية المانحة بأية معلومات يستلمونها من أي مصدر وتدعى حدوث خرق لأحد المحظورات الواردة بهذه الفقرة. يتبع إدراج شرط بهذا الخصوص في أية منح ثانوية أو عقود من الباطن تم منحها باستخدام أموال حكمة الولايات المتحدة.